

الفهرس

(1) رسالة رئيس مجلس الإدارة

(2) نظام الحوكمة

1. مقدمة
2. مجلس الإدارة
3. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
4. المستشارون المستقلون
5. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
6. الإدارة التنفيذية
7. هيكل الملكية
8. إدارة المخاطر
9. نظام التدقيق الداخلي
10. التدقيق الخارجي
11. متطلبات الإفصاح
12. تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية
13. حقوق المساهمين
14. حقوق أصحاب المصالح
15. سياسات البنك

(3) إختصار الكلمات

1) رسالة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك التجاري القطري المحترمين،

تمشياً مع المادة (30) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يسر مجلس إدارة البنك التجاري (يشار إليه فيما يلي بـ "البنك") تقديم تقرير حوكمة الشركات لعام 2012.

وضعت المبادئ المحددة في هذا التقرير وفقاً لإرشادات النظام سالف الذكر والقوانين والأنظمة المطبقة ذات الصلة.

وفي ظل التركيز المتزايد على حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، اتخذ البنك تدابير فعالة لتحسين مستوى معايير حوكمة الشركات لديه خلال عام 2012. وبالتالي، وحد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفون جهودهم كافة لاعتماد موثيق ومستندات حوكمة تتماشى مع الأنظمة المطبقة وممارسات حوكمة الشركات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز الشفافية والحوكمة على مستوى أنشطة البنك، راجع مجلس الإدارة الصلاحيات المفوضة لهجانه الحالية وقام بتحسينه. كما أقر تشكيل لجان إضافية من أجل الإشراف، بشكل خاص، على إجراءات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقييمهم وتحديد مكافآتهم، حسب الإقتضاء.

لقد وضعنا حجر الأساس لإنشاء نظام حوكمة أكثر صلابة وها نحن نوجه تركيزنا الآن نحو ضمان تطبيق هذا النظام دون أي مصاعب أو مشقات. ونظراً لأهمية اعتماد نظام حوكمة قوي من أجل تعزيز نمو الأعمال والربحية، يواصل البنك التجاري سعيه لتطبيق أفضل المعايير الدولية في إطار حوكمة الشركات مع الإلتزام التام بالإرشادات والأنظمة المحلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

عبدالله بن خليفة العطية
رئيس مجلس الإدارة

(2) نظام الحوكمة

1. مقدمة

تتمحور الحوكمة الفعالة بكل بساطة وبشكل أساسي حول اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصلحة المساهمين . ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق الضوابط والموازن المناسبة عبر المؤسسة لضمان إتخاذ الإجراءات المناسبة في كل وقت . وتشمل الحوكمة الإجراءات والأسس التي تؤثر على طريقة توجيه المؤسسة وإدارتها ومراقبتها بالإضافة إلى طريقة الإبلاغ عن أنشطتها، بما في ذلك: عوامل الرقابة الداخلية وقواعد السلوك والوظائف والسياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي واللجان الرسمية التي تعزز الشفافية وتسمح بتطبيق إدارة فعالة لما فيه مصلحة المساهمين/أصحاب المصلحة.

ويؤمن البنك التجاري أن القيادة والحوكمة القويتين هما ضرورة لتحقيق أداء متميز على مستوى كافة أنشطة البنك من جهة وفي علاقة البنك مع الأشخاص والمجتمعات التي يعمل ضمنها من جهة أخرى. ويتم تعزيز الشفافية والعدالة والمسؤولية عبر الشركة من خلال مجلس إدارة مؤهل ومستقل يساعده فريق إداري ذو خبرة.

وإذ يحرص البنك على تأدية واجباته ومسؤولياته تجاه أصحاب المصالح (أي كل شخص له مصلحة في البنك بمن فيهم المساهمين والعملاء والموظفين والدائنين)، فقد اعتمد مجلس الإدارة ("المجلس") المعايير والممارسات التي تشكل الأسس العملية للحوكمة في البنك ووافق عليها. ويراجع المجلس هذه المعايير دورياً لضمان التزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة واعتماد هذه الممارسات لتحقيق الرقابة والإدارة الفاعلتين عبر البنك.

أدرجت هذه المعايير في ميثاق البنك وسياساته ومستنداته المتعلقة بالحوكمة والتي سيتم تسليط الضوء عليها و على مبادئ الإلتزام بها في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير.

وبصفته شركة مساهمة قطرية مدرجة في بورصة قطر وتقوم بالأعمال المصرفية، يلتزم البنك أيضاً بإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك إلى اعتماد أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الممارسات المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) ومؤسسة التمويل الدولية (IIF).

أعدّ هذا التقرير وفقاً لأحكام المادة (30) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

2. مجلس الإدارة

2.1 دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يعتمد المساهمون على مجلس الإدارة لإدارة البنك والإشراف على عملياته وتطبيق الحوكمة الفعالة على مستوى نشاطاته الأساسية، بما في ذلك تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية (بالإضافة إلى تحديد المكافآت وتقييم الأداء وضمن تخطيط التعاقب الوظيفي) وتحديد رؤية البنك ورسالته والموافقة على استراتيجيات الأعمال وأهدافها وتقييم الأداء وتقدير المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك وضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة والنظام الأساسي للبنك.

ومن أجل توفير وسيلة منظمة ومدرسة لتحقيق أهداف البنك ومعالجة المسائل بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب، شكّل مجلس الإدارة لجانه الخاصة وفقاً للممارسات الأساسية وأنظمة الحوكمة المحلية المطبقة. وبالإضافة إلى ذلك، فوض المجلس للإدارة التنفيذية صلاحية القيام بالمهام الإدارية اليومية للبنك وفقاً لتعليمات واضحة وضمن الصلاحيات المفوضة لها.

يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة ممارسة واجب العناية والولاء والالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي ووثائق الحوكمة الخاصة بالبنك. ويتوقع من أعضاء مجلس الإدارة، في إطار واجباتهم تجاه البنك، أن يتصرفوا بحسن نية وبناءً على المعلومات المتوفرة لهم وأن يبذلوا العناية الواجبة لخدمة مصلحة البنك وجميع المساهمين.

يتناول ميثاق مجلس الإدارة التفاصيل المتعلقة بدور المجلس ومسؤولياته ويمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa كما يمكن الحصول على نسخة مطبوعة منه بناءً على طلب أحد المساهمين.

2.2 نهج الحوكمة

يدرك مجلس الإدارة أن تطبيق ممارسات صحيحة في إطار حوكمة الشركات هو ضرورة للحفاظ على ثقة المساهمين وعامل أساسي لتحقيق نمو الأعمال والاستدامة والربح.

وبالتالي، يلتزم مجلس الإدارة بأنظمة حوكمة الشركات ذات الصلة والممارسات الأساسية المطبقة. ولذلك، عليه أن يتأكد من التزام البنك بمبادئ حوكمة الشركات في نشاطاته اليومية ومن بقاءه على اطلاع بكل المستجدات وفقاً لمتطلبات الهيئات الرقابية المعنية (مثل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية...) وقواعد السلوك المهني.

خلال عام 2012، باشر البنك بتعزيز إجراءات الحوكمة لديه من خلال وضع ميثاق الحوكمة (أي ميثاق حوكمة الشركات وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) وقواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك والوصف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة. وقد أدخل البنك أيضاً التحديثات إلى ميثاق المخاطر ليشمل أي ممارسات أساسية جديدة و/أو أي إصدارات تنظيمية أخرى قابلة للتطبيق فيما يتعلق بحوكمة الشركات.

يمكن الاطلاع على ميثاق الحوكمة وقواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa ويمكن الحصول على نسخة مطبوعة منها بناءً على طلب أحد المساهمين.

2.3 تشكيل مجلس الإدارة ومؤهلات الأعضاء

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وميثاق حوكمة الشركات وقانون الشركات التجارية والأنظمة الأخرى المطبقة، يتألف مجلس إدارة البنك حالياً من تسعة أعضاء منهم ستة مستقلين ولا يتولى أي من الأعضاء أي مسؤوليات تنفيذية. (1) يحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة من وقت إلى آخر وفقاً لمتطلبات العمل بالبنك والأنظمة المطبقة (2) ولا بد من أن يخضع ذلك لأحكام استقلالية الأعضاء.

هذا ولا يمكن لنفس الشخص شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك.

يجب أن يتمتع جميع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيادة والإشراف على إدارة البنك وذلك لزيادة قيمة أسهم المساهمين إلى أقصى حد، بالإضافة إلى المهارات التقنية والدراية والمعرفة في المجال المصرفي والمالي والخبرة في الأسواق المصرفية والدولية لتمكينهم من تأدية مسؤولياتهم وواجباتهم. وعلى أعضاء مجلس الإدارة تخصيص الوقت اللازم والعناية الواجبة للقيام بواجباتهم طوال مدة عضويتهم.

2.4 إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة

في عام 2012، شكّل البنك لجنة ترشيحات للحفاظ على الشفافية في إجراءات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة . وتكون اللجنة مسؤولة عن رفع التوصيات بشأن تعيين الأعضاء وترشيحهم ليتم انتخابهم في الجمعية العامة. كما تقوم لجنة الترشيحات بإجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء مجلس الإدارة.

تتم الترشيحات والتعيينات وفقاً لإجراءات رسمية وشفافة عملاً بنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتمشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق الحوكمة ذات الصلة . وينتخب المرشح لعضوية مجلس الإدارة بأغلبية الأصوات. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ويمكن إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرة.

تنتهي عضوية العضو في مجلس الإدارة إذا تمت إدانته بجريمة مخلة بالشرف أو بإساءة الأمانة أو إذا تم إعلان إفلاسه أو إذا لم يحضر ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة أو خمسة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله مجلس الإدارة . ويحدد النظام الأساسي وميثاق حوكمة الشركات التفاصيل المتعلقة بـ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم.

خلال عام 2012، أتم مجلس الإدارة التقييم الذاتي لعام 2011 وفقاً للممارسات الأساسية وأنظمة حوكمة الشركات . لم ينتخب أي عضو جديد في مجلس الإدارة خلال عام 2012.

2.5 مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان كفاءة وفعالية أداء مجلس الإدارة بما في ذلك تزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب . ويتولى رئيس مجلس الإدارة المسؤوليات الشاملة كما هي محددة في الوصف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة والذي تم إعداده تمشياً مع القوانين والأنظمة المطبقة.

وتشمل مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة الرئيسية ما يلي:

• **المسؤوليات الإستراتيجية**

- توجيه مجلس الإدارة لتحديد الإتجاه الاستراتيجي للبنك . التعاون مع الرئيس التنفيذي للمجموعة لتحقيق رؤية البنك وأهدافه.
- تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة للمشاركة بشكل كامل وفعال في تولي شؤون مجلس الإدارة للتأكد من أنه يعمل لما فيه مصلحة البنك.
- مراقبة أداء البنك من خلال متابعة المستجدات والتطورات التي يقدمها الرئيس التنفيذي للمجموعة ورفع التوصيات في ظل الخطط المقررة.
- توجيه تركيز مجلس الإدارة نحو تطبيق مبادئ الحوكمة وبعيداً عن المهام الإدارية والتشغيلية . وتأتي هذه المسؤولية من فهم أهداف مجلس الإدارة الشاملة لإدارة البنك ضمن الدور المحدد له . وفي هذا الإطار، على رئيس مجلس الإدارة أن يتأكد من تركيز مجلس الإدارة على المسائل التي تقع ضمن اختصاصه وليس على المسائل الموكلة أصولاً إلى الإدارة.
- التأكد من قيام مجلس الإدارة بمناقشة كل المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- المشاركة بفعالية في إعداد الاستراتيجية طويلة الأجل وتطوير الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك بالتوازي مع دور مجلس الإدارة كمجموعة.
- تمثيل البنك في المبادرات الرئيسية خارج البنك مثل الجهود المبذولة لدخول أسواق جديدة أو في المفاوضات الرئيسية بشأن تعاملات مهمة للبنك.
- التواصل مع المساهمين الرئيسيين لفهم المسائل والتساؤلات المطروحة من قبلهم والتأكد من إبلاغ هذه التساؤلات كما يجب إلى مجلس الإدارة ككل.

• **المسؤوليات التشغيلية**

- ضمان محافظة البنك على علاقات ايجابية وتواصل مثمر مع وسائل الإعلام والوزارات الحكومية والهيئات الرقابية والمنظمات الأخرى. وفي هذه الحالات، يكون رئيس مجلس الإدارة المتكلم الرئيسي باسم البنك.

- توجيه مناقشات مجلس الإدارة . نظراً إلى أن معظم مساهمات الأعضاء تتم خلا ل إجتماعات مجلس الإدارة، من الضروري أن يوجه رئيس مجلس الإدارة هذه الاجتماعات نحو معالجة كل المسائل المدرجة في جدول الأعمال من خلال السماح لكل عضو بالقيام بكل المساهمات التي يمكنه تقديمها.
- التأكد من اختيار الأشخاص المناسبين لعضوية مجلس الإدارة حيث يجب أن يكملوا أحدهم الآخر و أن يعملوا جيداً كمجموعة، والتأكد من وجود آليات صحيحة لتقييم أداء كل عضو بشكل منفرد ومجلس الإدارة ككل على الأقل مرة واحدة في السنة.
- إبلاغ التساؤلات حول أداء أحد أعضاء مجلس الإدارة إلى العضو المعني علماً أن الملاحظات التي يبديها رئيس مجلس الإدارة هي نتيجة دراسة دقيقة وليست رأيه الشخصي بالعضو.
- ضمان تولي مجلس الإدارة المسؤوليات الموكلة إليه بالشكل الصحيح وفقاً لميثاق مجلس الإدارة.
- مساندة أعضاء مجلس الإدارة والقيام بالتدابير اللازمة لتطوير مهاراتهم ومعلوماتهم في مجال حوكمة الشركات وإدارة المخاطر بشكل خاص والتي يحتاجونها لتأدية دورهم في مجلس الإدارة ولجانه.

● **المسؤوليات الإدارية**

- إدارة الجدول السنوي لمجلس الإدارة وجداول أعمال الاجتماعات والإشراف على عملية إعداد الجدول السنوي لمجلس الإدارة بما في ذلك تحديد مواعيد الاجتماعات وتوزيع المواضيع المتكررة.
- إتخاذ دور قيادي والعمل بشكل وثيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة والتشاور مع أعضاء مجلس الإدارة الآخرين لإعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة.
- الموافقة على الدعوات إلى الجمعية العامة ومنشوراتها والإشراف على توزيعها في الوقت المناسب على الهيئات والمساهمين.
- توقيع البيانات المالية الختامية التي يقدمها المدقق الخارجي، بالإضافة إلى توقيع عضو آخر من مجلس الإدارة.
- التأكد من نشر قرارات الجمعيات غير العادية إذا كانت تشمل أي تعديل على النظام الأساسي للبنك وفقاً للأنظمة المطبقة.
- ضمان حصول الأعضاء على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب من الإدارة.

مسؤوليات الأعضاء غير التنفيذيين

يزود أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة المسائل الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والمسائل المتعلقة بالالتزام والحوكمة في البنك بشكل كامل وفعال.

يجب على الأعضاء التقيد بالنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية والقوانين والأنظمة المطبقة ومواثيق الحوكمة الخاصة بالبنك.

لا توجد أي أحكام نافذة لحماية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من المساءلة غير القرارات التي تصدر في الجمعيات العامة العادية لإعفاء مجلس الإدارة من المسؤولية وأحكام النظام الأساسي التي تنص على عدم إمكانية إقامة النزاعات ضد أعضاء مجلس الإدارة إلا بموجب قرار من الجمعية العامة.

يتولى الأعضاء غير التنفيذيين المسؤوليات المحددة في الوصف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً للقوانين والأنظمة المطبقة وهي تشمل:

- المشاركة الفعالة في اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمة في نشاطات المجلس المحددة في ميثاق مجلس الإدارة.
- تقديم المساعدة وإبداء الرأي بشأن إعداد الخطط الاستراتيجية وخطط الأعمال للبنك ومناقشة الاقتراحات المتعلقة بالاستراتيجية بشكل بناء.
- مراقبة أداء الإدارة في تحقيق الأهداف المتفق عليها ودراسة تقارير أداء البنك.
- مراجعة دقة المعلومات المالية وصحتها وضمان متانة الضوابط المالية وأنظمة إدارة المخاطر المعتمدة في البنك.
- التأكد من حماية مصالح البنك والمساهمين وإعطائها الأولوية وخاصة في حالات "تضارب المصالح" وبالأخص إذا كان/عندما يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين معني في هذه الحالات.
- المشاركة في تحديد الإجراءات المتعلقة بحوكمة الشركات وضمان تنفيذها باستمرار.
- تخصيص الوقت للمساهمين في حال كانت لديهم أي تساؤلات لا يمكن حلها من خلال التواصل مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة أو إذا كان من غير المناسب الاتصال بهما في هذا الشأن.

- رفع تساؤلات المساهمين إلى مجلس الإدارة عندما تكون قنوات التواصل الأخرى غير مناسبة.
- المشاركة في عدد من لجان مجلس الإدارة المختلفة.
- تحمل المسؤولية بالتكافل فيما يتعلق بكل قرارات مجلس الإدارة وأعماله.
- أي مسؤوليات أخرى يوكلها إليهم مجلس الإدارة/رئيس مجلس الإدارة.

مسؤوليات وممارسات مجلس الإدارة الأخرى

وتشمل الحقوق والمسؤوليات الأخرى الموكلة إلى أعضاء مجلس الإدارة:

- حق الحصول الفوري على كل المعلومات والمستندات والسجلات المتعلقة بالبنك.
- ضمان مشاركة أعضاء لجنة الترشيحات ولجنة المكافآت ولجنة التدقيق والإلتزام وإدارة التدقيق الداخلي وممثلي المدققين الخارجيين في الجمعية العامة.
- إعداد برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد للتأكد من اطلاعهم على كامل مسؤولياتهم عند انت خابهم وعلى طريقة عمل البنك.
- اعتماد برنامج تدريب رسمي مناسب لتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعلوماتهم.
- الإطلاع على آخر المستجدات في إطار حوكمة الشركات وأفضل الممارسات المتعلقة بها.
- ضمان اشتغال النظام الأساسي للبنك على إجراءات واضحة لعزل أعضاء مجلس الإدارة في حال عدم حضور إجتماعات مجلس الإدارة.

2.6 إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يجب أن يشكل عدد الأعضاء المستقلين ثلث عدد أعضاء مجلس الإدارة على أقل تقدير، على أن تتشكل الأكثرية من أعضاء غير تنفيذيين. وينبغي على الأعضاء غير التنفيذيين أن يتمكنوا من تخصيص الوقت اللازم والاهتمام الواجب لقيام بلعمال المجلس ويجب ألا تتعارض عضويتهم في مجلس الإدارة مع أي مصالح أخرى لهم.

ويتوجب على الأعضاء أن يحيطوا مجلس الإدارة علماً في أقرب وقت ممكن في حال تبدل ظروفهم بطريقة قد تؤثر على استقلاليتهم أو تقييمها.

في تقييم استقلالية الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، إعتد البنك تعريف "أعضاء مجلس الإدارة المستقلين" كما هو محدد في إرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي. أما فيما يتعلق بتعريف الاستقلالية وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يعتبر البنك ملتزماً بشكل عام فيما عدا الأحكام التي تنص على اعتبار العضو غير مستقل إذا كان عضواً في مجلس الإدارة لأكثر من تسع سنوات على التوالي. يجب إعادة إنتخاب كافة أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات، علماً أنه من خلال إعادة الإنتخاب تكون مدة عضوية بعض الأعضاء في مجلس إدارة البنك قد تعدت تسع سنوات متتالية.

2.7 أعضاء مجلس الإدارة

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى	نسبة الأسهم المملوكة %*	التصنيف في مجلس الإدارة	المرحوب	إنقضاء مدة العضوية الحالية	تاريخ التعيين لأول مرة	إسم عضو مجلس الإدارة
<ul style="list-style-type: none"> • وزير دولة؛ • نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للتأمين؛ • نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية؛ • رئيس مجلس إدارة دار الخ ليج للنشر والطباعة؛ • مالك شركة كونتراكو ذ.م.م.؛ • حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من الولايات المتحدة. 	1,07%	غير تنفيذي، مستقل	الرئيس	2014	1975	السيد عبدالله بن خليفة العطية
<ul style="list-style-type: none"> • عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛ • عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد؛ • مالك شركة فيستا التجارية؛ • شريك في كل من شركة دار المنار ودوموبان قطر ومجموعة بانز قطر وشركة 	1,58%	غير تنفيذي، غير مستقل	نائب الرئيس	2014	1990	الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

العقيلي للأثاث والسجاد والمكاتب؛ ● تخرّج من جامعة قطر حاصلًا على بكالوريوس في العلوم السياسية.						
● رئيس مجلس إدارة مجموعة الفردان؛ ● رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية؛ ● عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين؛ ● رئيس مجلس إدارة شركة كيو آي سي انترناشونال ال ال سي؛ ● مؤسس وعضو مجلس إدارة في بنك إنفستكورب في البحرين؛ ● نائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛ ● نائب رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين.	1,03%	غير تنفيذي، غير مستقل	العضو المنتدب	2014	1975	السيد حسين ابراهيم الفردان
● مالك شركة الهسلم التجارية؛ ● عضو مجلس إدارة الشركة	0,81%	غير تنفيذي، مستقل	عضو	2014	1975	السيد جاسم محمد جبر المسلم

القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية؛ • عضو مجلس إدارة شركة قطر للطابوق الأحمر.						
الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة قطر للتأمين؛ • العضو المنتدب في مجالس إدارة شركة كيو أي سي انترناشونال ال ال سي وشركة كيو- ري للتأمين وشركة ضمان الإس لامية للتأمين (بيما)؛ • عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية؛ • حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من الولايات المتحدة.	2,05%	غير تنفيذي، مستقل	عضو	2014	1987	السيد خليفة عبدالله السبيعي (بصفته ممثل لشركة قطر للتأمين)
• مالك شركة أمبكس؛ • مالك الشركة القطرية للرخام والزخارف الإسلامية؛ • عضو في رابطة رجال الأعمال القطريين.	0,99%	غير تنفيذي، مستقل	عضو	2014	1987	السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي
• رئيس بعض شركات مجموعة الفردان وعضو في مجلس إدارتها؛	0,76%	غير تنفيذي، غير مستقل	عضو	2014	2002	السيد عمر حسين الفردان

<ul style="list-style-type: none"> ● عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية؛ ● نائب رئيس وعضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد؛ ● رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛ ● رئيس شركة تطوير المنتجات؛ ● رئيس مجلس إدارة شركة قطر لتوريد المناطق؛ ● نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للجرف والحفريات؛ ● عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري؛ ● تخرج من جامعة ويسترن في جينيفاً حاصلاً على بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في العلوم المالية. 						
<ul style="list-style-type: none"> ● عضو مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛ ● مالك شركة المها للمقاولات؛ ● عضو مجلس إدارة شركة قطر للطابوق الأحمر. 	0,86%	غير تنفيذي، مستقل	عضو	2014	2002	الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني
<ul style="list-style-type: none"> ● عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية؛ ● شريك في شركة واسط التجارية؛ ● شريك في شركة علي بن 	1,00%	غير تنفيذي، مستقل	عضو	2014	1975	الشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني (بصفته ممثل لمجموعة ناصر بن فالح آل ثاني)

ناصر آل ثاني وأخوانه؛ • وزير النقل السابق؛ • حصل على ماجستير إدارة الأعمال في الإدارة الهندسية.					
-------------------------------------------------------------------------------------------------------	--	--	--	--	--

* كما في 31 ديسمبر 2012.

2.8 إجتماعات مجلس الإدارة

تمشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة، يعقد المجلس ستة اجتماعات على أقل تقدير (على الأقل مرة واحدة كل شهرين) بناءً على (1) إشعار كتابي موجه من رئيس المجلس أو نائبه قبل أسبوع واحد على الأقل من موعد الاجتماع أو (2) طلب عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة. تحدد مواعيد إجتماعات مجلس الإدارة في جدول مجلس الإدارة بحسب الأحداث الرئيسية وبالتزامن مع اختتام الفترات المالية للبنك. يجب تضمين جدول أعمال الاجتماع في الإشعار الموجه من رئيس المجلس أو نائبه أو بناءً على طلب أحد أعضاء المجلس الآخرين. ويستطيع الأعضاء أن يطلبوا إدراج بنود معينة في جدول الأعمال. ينتظر من الأعضاء بذل كل الجهود الممكنة للحضور شخصياً إلى كافة اجتماعات المجلس المقررة واجتماعات لجان المجلس التي ينتمون إليها. وتكون الدعوة إلى اجتماع المجلس صحيحة فقط بحضور (سواء شخصياً أو بالإنابة) أغلبية الأعضاء (على الأقل خمسة من تسعة أعضاء) وشرط حضور على الأقل أربعة أعضاء شخصياً. تتم عملية التصويت في اجتماعات المجلس وفقاً للنظام الأساسي للبنك. كما يجب تسجيل المسائل المطروحة والقرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة في محضر الاجتماع الذي يحتفظ به أمين سر المجلس.

خلال عام 2012، عقد مجلس الإدارة سبعة إجتماعات كما هو مبين أدناه:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
9 أعضاء	25 يناير 2012
9 أعضاء	27 فبراير 2012
7 أعضاء	22 أبريل 2012
5 أعضاء	6 يونيو 2012

7 أعضاء	5 أغسطس 2012
6 أعضاء	8 أكتوبر 2012
6 أعضاء	10 ديسمبر 2012

2.9 أمين سر مجلس الإدارة

لقد عين مجلس الإدارة أمين السر لتوفير الدعم الإداري إلى أعضاء مجلس الإدارة ولجانته ورئيسه وتسهيل أدائهم لمهامهم المتعلقة بمجلس الإدارة. ويتم تعيين أمين السر أو عزله فقط بموجب قرار من مجلس الإدارة.

كما يكون أمين السر، تحت إشراف رئيس المجلس، مسؤولاً عن ضمان الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وعن التنسيق بين الأعضاء من جهة وبين مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة في البنك بمن فيهم المساهمين والإدارة والموظفين من جهة أخرى. ويكون أمين السر مسؤولاً أيضاً عن الاحتفاظ بمستندات ووثائق مجلس الإدارة.

تتمتع أمينة سر مجلس الإدارة الحالية بالمعرفة والمهارات المطلوبة لتأدية دورها. وهي تتمتع بخبرة واسعة في مجال الإلتزام وحوكمة الشركات ضمن المؤسسات المالية. والأهم، يجب أن تكتسب أمينة السر ثقة مجلس الإدارة لتأدية المهام المتعلقة بها.

3. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

شكل مجلس الإدارة عدة لجان لمساعدته على تادية مهامه بشكل فعال وأوكل إليها مسؤوليات وصلاحيات محددة للتصرف بالنيابة عن المجلس. بالإضافة إلى ذلك والتزاماً بمبادئ حوكمة الشركات، يجب أن تتمتع لجان المجلس بالحد الأدنى من الشروط المطلوبة من اللجان والمحددة في أنظمة حوكمة الشركات المطبقة.

في عام 2012، أصبح للبنك ست لجان منبثقة عن مجلس الإدارة هي:

1. لجنة التدقيق والالتزام
2. لجنة المخاطر
3. اللجنة التنفيذية
4. لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة
5. لجنة الترشيحات
6. لجنة المكافآت

ويكون لكل لجنة اختصاصاتها وواجباتها وصلاحياتها كما هي محددة من قبل مجلس الإدارة وفي ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الذي أقره مجلس الإدارة عام 2012. وقد أعد الميثاق سالف الذكر وفقاً للأنظمة وقانون الشركات النجارية وممارسات حوكمة الشركات الأساسية.

3.1 لجنة التدقيق والالتزام

تكون لجنة التدقيق والالتزام مسؤولة في المقام الأول عن الإشراف على جودة ممارسات البنك و دقتها في إطار المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية وتقديم التقارير المالية وتحديد متطلبات الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعاييرها وآليات الرقابة على كل النشاطات التي تنطوي على مخاطر على نطاق البنك.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد خليفة عبدالله السبيعي	الرئيس
الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني	عضو
الشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني	عضو
السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي	عضو بديل

تتألف لجنة التدقيق والالتزام من ثلاثة أعضاء مستقلين وعضو واحد بديل مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها و تأليفها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق ال لجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وفقاً لمبدأ الشفافية والاستقلالية، ترفع إدارتنا التدقيق الداخلي والالتزام تقاريرهما إلى لجنة التدقيق والالتزام مباشرةً بينما يكون رئيس التدقيق ورئيس الالتزام مسؤولين عن تقديم التقارير والملاحظات إلى اللجنة على أساس دوري وعند الضرورة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ورفع التوصيات بشأن اعتمادها إلى مجلس الإدارة؛
- مراجعة نطاق خطط التدقيق الداخلي والالتزام لعام 2012؛
- الإشراف على أعمال المدققين الخارجيين خلال السنة؛
- مراجعة المسائل الرئيسية المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى المسائل الأخرى التي تطرحها الإدارة والمدققون الداخليون والخارجيون؛

- مراجعة نتائج مراجعات الإلتزام التي تمت على مستوى كل إدارات البنك و التي ترفعها إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى الهيئات الرقابية الأخرى؛
- ضمان إطلاع إدارة البنك على القانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية مع تقييم التأثير ذات الصلة ووضع خطة لتطبيقه؛
- الإشراف على مشروع تصحيح البيانات (المرحلة الأولى) عبر نظم تكنولوجيا المعلومات في البنك؛
- عقد إجتماعات خاصة مع رئيس التدقيق الداخلي على الأقل مرة واحدة كل شهرين ومع رئيس إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأقل مرة واحدة في السنة، وذلك دون حضور الإدارة.

وفي عام 2012، اجتمعت لجنة التدقيق والإلتزام ست مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
3 أعضاء	25 يناير 2012
عضوان	8 مارس 2012
عضوان	28 مايو 2012
عضوان	10 سبتمبر 2012
عضوان	10 أكتوبر 2012
عضوان	12 ديسمبر 2012

3.2 لجنة المخاطر

تكون لجنة المخاطر مسؤولة في المقام الأول عن كل جوانب إدارة مخاطر المؤسسة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	الرئيس
الشيخ أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني	عضو
السيد عمر حسين الفردان	عضو

تتألف لجنة المخاطر من عضوين غير تنفيذيين وعضو واحد مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة سياسات المخاطر والمعايير ذات الصلة والمنهجيات المستخدمة في إدارة مخاطر البنك والموافقة عليها؛
- مراجعة مستويات تحمل المخاطر وحدود المحافظ وإقرارها، بما في ذلك الحدود المرتبطة بالقطاع المصرفي والجغرافية وجودة الأصول وغيرها؛
- إدارة كل المسائل المتعلقة باستمرارية أعمال البنك بما في ذلك حماية أمن المعلومات والاستعدادات ذات الصلة؛
- مراجعة الخريطة الحرارية للمخاطر عبر المؤسسة من خلال لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية؛
- الإشراف على أعمال لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية على مدار العام؛
- مراجعة التقارير المتعلقة بالأصول المعرضة للمخاطر والتقارير الأخرى المتعلقة بمحافظ البنك واتجاهاته؛
- مراجعة خطط استعداد البنك لتطبيق بازل 3.

وفي عام 2012، اجتمعت لجنة المخاطر أربع مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
عضوان	21 مارس 2012
عضوان	5 سبتمبر 2012
3 أعضاء	12 سبتمبر 2012
عضوان	27 نوفمبر 2012

3.3 اللجنة التنفيذية

تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن معالجة المسائل المتعلقة بشكل خاص بالتسهيلات الائتمانية (ضمن الحدود المسموح بها) والتي تنشأ بين اجتماعات المجلس وتتطلب مراجعة مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات مجلس الإدارة.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

منصبه في اللجنة	إسم العضو
الرئيس	السيد عبدالله بن خليفة العطية
عضو	الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
عضو	السيد حسين ابراهيم الفردان
عضو	السيد عمر حسين الفردان

تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وعضو واحد مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط ال عضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للصلاحيات المفوضة لها؛
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن التسهيلات الائتمانية التي تتعدى قيمتها 10% من رأسمال البنك واحتياطياته؛
- مراجعة التعرض للمخاطر على مستوى البلد والتعرضات على مستوى المؤسسات المالية ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن التعديلات في حدود المخاطر على مستوى البلد التي أوصت بها الإدارة؛
- مراجعة المقترحات الائتمانية والموافقة عليها تمشياً مع الصلاحيات المفوضة لها.

وفي عام 2012، اجتمعت اللجنة التنفيذية 19 مرة وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
4 أعضاء	8 يناير 2012
3 أعضاء	29 يناير 2012
4 أعضاء	12 فبراير 2012
4 أعضاء	26 فبراير 2012
عضوان	11 مارس 2012
3 أعضاء	2 أبريل 2012
4 أعضاء	22 أبريل 2012
3 أعضاء	6 مايو 2012
3 أعضاء	23 مايو 2012
4 أعضاء	6 يونيو 2012
3 أعضاء	31 يوليو 2012
4 أعضاء	2 سبتمبر 2012

3 أعضاء	9 سبتمبر 2012
3 أعضاء	24 سبتمبر 2012
4 أعضاء	1 أكتوبر 2012
3 أعضاء	16 أكتوبر 2012
3 أعضاء	11 نوفمبر 2012
3 أعضاء	27 نوفمبر 2012
3 أعضاء	17 ديسمبر 2012

3.4 لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة

تتولى لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة مسؤولية معالجة المسائل المتعلقة بالحوكمة والموافقة على الاستراتيجيات والخطط والميزانيات/الأهداف والسياسات والإجراءات والأنظمة بالإضافة إلى مراجعة أداء البنك فيما يرتبط بكل منها.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
السيد عبدالله بن خليفة العطية	الرئيس
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	عضو
السيد حسين ابراهيم الفردان	عضو
السيد عمر حسين الفردان	عضو
السيد أندرو ستيفنز	الرئيس التنفيذي للمجموعة

تتألف لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وعضو واحد مستقل والرئيس التنفيذي للمجموعة.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسئولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة كل السياسات المتعلقة بتنظيم البنك وعملياته والموافقة عليها، بما في ذلك كل السلطات التي تحتاجها الإدارة التنفيذية لتأدية مسؤولياتها (ما عدا السياسات التي تقع ضمن اختصاص لجنة أخرى منبثقة عن مجلس الإدارة كما هو محدد في تفويض صلاحيات مجلس الإدارة)؛
- إستلام التقارير والتحليل المتعلقة بأداء البنك المالي والتشغيلي وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية بالمقارنة مع الاستراتيجيات ذات الصلة؛
- مراجعة الميزانية التشغيلية وميزانية النفقات الرأسمالية والموافقة عليهما؛
- إتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بمتلكات الشركة بما في ذلك رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاستحواذ على الممتلكات والموافقة على النفقات الرأسمالية والتشغيلية الأخرى؛
- مراجعة وتقييم أي تغييرات في ممارسات الحوكمة الدولية والمحلية والتي قد تؤثر على تطبيق البنك لسياسات الحوكمة الخاصة به وإدارتها والتوصية بالإجراءات التي يجب اتخاذها بالنسبة لهذه التغييرات عند الضرورة.

وفي عام 2012، إجتمعت لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة 10 مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
5 أعضاء	22 يناير 2012
5 أعضاء	15 أبريل 2012
4 أعضاء	6 مايو 2012

31 يولي 2012	4 أعضاء
16 سبتمبر 2012	5 أعضاء
1 أكتوبر 2012	5 أعضاء
22 أكتوبر 2012	5 أعضاء
11 نوفمبر 2012	4 أعضاء
26 نوفمبر 2012	5 أعضاء
3 ديسمبر 2012	4 أعضاء

3.5 لجنة الترشيحات

تكون لجنة الترشيحات مسؤولة عن رفع التوصيات بشأن تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو إعادة ترشيحهم ليتم انتخابهم في الجمعية العامة بالإضافة إلى إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

إسم العضو	منصبه في اللجنة
الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني	الرئيس
السيد جاسم محمد جبر المسلم	عضو
السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي	عضو بديل

تتألف لجنة الترشيحات من عضوين مستقلين وعضو بديل مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لم تجتمع اللجنة منذ تشكيلها في أكتوبر 2012 وهي تعترم الاجتماع مرتين في 2013.

3.6 لجنة المكافآت

تكون لجنة المكافآت مسؤولة عن تقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين آخذةً في الاعتبار أهداف البنك طويلة الأجل.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

منصبه في اللجنة	إسم العضو
الرئيس	الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني
عضو	السيد عبدالله محمد ابراهيم المناعي
عضو	السيد حسين ابراهيم الفردان
عضو بديل	السيد جاسم محمد جبر المسلم

تتألف لجنة المكافآت من عضو واحد غير تنفيذي وعضوين مستقلين وعضو بديل مستقل.

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- الموافقة على ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- مراجعة سياسة إدارة الموارد البشرية للبنك وبالأخص مكافآت الموظفين ومزاياهم؛

• الموافقة على خطة المكافآت والمزايا لعام 2013.

وفي عام 2012، إجتمعت لجنة المكافآت مرة واحدة وتم توثيق محضر هذا الاجتماع حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
3 أعضاء	23 أكتوبر 2012

4. المستشارون المستقلون

يجوز لمجلس الإدارة ولجانته الإستعانة بمستشارين في أي مسألة تتعلق بشؤون البنك . ويتحمل البنك نفقات وتكاليف تعيين المستشارين المستقلين.

في عام 2012، بلغ مجموع التكاليف المفروضة على البنك فيما يتعلق بتوكيل المستشارين 20,3 مليون ريال قطري.

5. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تحدد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 2011/75 وقانون الشركات التجارية رقم 2002/5 ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والنظام الأساسي . ويقدم نظام المكافآت إلى المساهمين في الجمعية العامة لإقراره ومن ثم يتاح للعامة . يجب على مجلس الإدارة تقييم المخاطر المعنية في تحديد المكافآت والمزايا وتسديدها ومراجعة السياسة والنظام وفقاً لنتائج التقييم.

ووفقاً لسياسة مكافآت مجلس الإدارة في البنك، تأخذ عملية تحديد المكافآت في الاعتبار مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة ووظائفهم بالإضافة إلى أداء البنك . قد تشمل المكافآت العناصر الثابتة والعناصر المرتبطة بالأداء التي يجب أن تكون مبنية على أداء البنك طويل الأجل.

يمكن أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على شكل:

- رواتب ثابتة؛
- أتعاب مدفوعة للأعضاء؛
- مزايا عينية؛
- نسبة مئوية من أرباح البنك.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ النقاط التالية في الاعتبار عند تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- لن يشارك أي من أعضاء مجلس الإدارة في تحديد المكافآت الخاصة به ولن يشارك كذلك في اجتماعات مجلس الإدارة التي تتم الدعوة إليها لمناقشتها.
- تمنح المكافآت إلى مجلس الإدارة على أساس سنوي شرط ألا يزيد مجموع هذه المكافآت عن 10% من صافي أرباح البنك السنوي بعد خصم قيم الإهلاك والاحتياطيات وتوزيع أرباح بنسبة 5% من رأسمال البنك المدفوع.
- توافق الجمعية العامة على هذه المكافآت سنوياً أخذاً في الاعتبار مستوى ربحية البنك .

وفقاً لتقرير البنك السنوي لعام 2012، بلغ مجموع المكافآت الذي حققه مجلس الإدارة عام 2012 (بما في ذلك المكافآت الثابتة ورسوم حضور الاجتماعات) 46,08 مليون ريال قطري (بانتظار الموافقة خلال الجمعية العامة للبنك) (بالمقارنة مع 41,45 مليون ريال قطري في 2011).

فيما يتعلق بالإدارة التنفيذية والموظفين، وضع البنك نظام مكافآت يشمل هيكل مكافآت الإدارة التنفيذية والموظفين والتي تعتبر تنافسية بالنسبة للسوق وكافئ الأداء الذي يساهم في نمو البنك وربحيته وتماشياً مع استراتيجية البنك.

بلغت رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين عام 2012 ما مجموعه 70,28 مليون ريال قطري (2011: 53,61 مليون ريال قطري)

6. الإدارة التنفيذية

في حين أن مجلس الإدارة يتولى المسؤولية المطلقة في إطار الحوكمة في البنك، تتولى الإدارة التنفيذية (أي مجموعة الأشخاص الذين يعينهم مجلس الإدارة ليتولوا المسؤولية التشغيلية للبنك) مسؤولية الإدارة اليومية لكافة عمليات البنك. فتكون مسؤولة عن ضمان إتمام العمليات بشكل فعال وآمن وصحيح وفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية المطبقة في البنك والقوانين والأنظمة الخارجية.

يترأس البنك السيد / أندرو ستيفنز، المدير التنفيذي للمجموعة، منذ عام 2008. ويدعمه فريق متخصص يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة للإشراف على الأعمال المصرفية الرئيسية التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الإستهلاكية والخدمات المصرفية للأفراد بالإضافة إلى وظائف مساندة أخرى تشمل إدارة المخاطر والعمليات المصرفية والعملاء الاستراتيجيين والشؤون القانونية والشؤون المالية والفعالية التنظيمية والتدقيق الداخلي والإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما في تاريخ هذا التقرير، ضمت الإدارة التنفيذية للبنك الأشخاص المذكورين أدناه:

إسم المدير التنفيذي	المنصب	التحصيل العلمي والخبرة والعضوية
السيد أندرو ستيفنز	الرئيس التنفيذي للمجموعة	<ul style="list-style-type: none"> • تخرج من جامعة برمنغهام عام 1980 حاصلاً على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في العلوم المالية والمصرفية. • إلتحق بالبنك التجاري عام 1989 وأصبح الرئيس التنفيذي للبنك عام 2001 والرئيس التنفيذي لمجموعة البنك التجاري عام 2008. • يتمتع بخبرة واسعة تزيد عن 30 سنة في العمليات المصرفية الدولية تشمل مختلف ميادين تطوير الأعمال وإعادة هيكلتها وإدارة التغيير. • عضو مجالس إدارة البنك الوطني العماني والبنك

<p>العربي المتحد وشركة سي بي كيو فايننس المحدودة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • رئيس مجلس إدارة شركة أورينت 1 المحدودة. • عضو مجلس إدارة شركة كيو آي سي انترناشونال ال ال سي وعضو في مجلس كبار العملاء الدوليين لشركة فيزا. 		
<ul style="list-style-type: none"> • تخرج من جامعة بورتلاند الحكومية عام 1982 حاصلاً على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاجتماعية. • إلتحق بالبنك التجاري عام 1998 وأصبح نائب الرئيس التنفيذي في مارس عام 2007. • عمل سابقاً في شركة قطر للأسمدة "قافكو". • يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن 26 عاماً تشمل خبرة واسعة في مجال البنوك إضافةً لعمله في مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية وبنك الدوحة على التوالي. • رئيس مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية. 	<p>نائب الرئيس التنفيذي</p>	<p>السيد عبدالله الرئيسي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تخرج من جامعة لندن غيلدهول حاصلاً على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد. • إلتحق بالعمل لدى البنك التجاري كمدير عام تنفيذي ورئيس القطاع المالي للمجموعة في 2008. • يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن 22 عاماً كمصرفي متمرس لدى بنك نيويورك في لندن و بنك وستمنستر الوطني في لندن وبنك مورغان ستانلي في لندن. • عمل سابقاً في شركة أرثر يونغ في الكويت. 	<p>مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع المالي للمجموعة</p>	<p>السيد نيكولاس كولمان</p>

<ul style="list-style-type: none"> • زميل في جمعية المحاسبين القانونيين لإنكلترا وويلز. • عضو في مجالس إدارة البنك العربي المتحد وشركة أورينت 1 المحدودة وشركة مصون لخدمات التأمين وشركة جيكو ذ.م.م. وشركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية وشركة سي بي كيو فايننس المحدودة. 		
<ul style="list-style-type: none"> • تخرج من المعهد الوطني للتكنولوجيا في الهند. • إلتحق بالعمل لدى البنك التجاري كرئيس القطاع التشغيلي للمجموعة في 2008. • عمل سابقاً لدى بنك باركليز في لندن. • يمتلك بخبرة مهنية دولية في مجال التكنولوجيا والبنوك تمتد لأكثر من 20 عاماً أمضى خمس سنوات منها لدى بنك مورغان ستانلي وثمان سنوات لدى مجموعة سيتي غروب في مختلف مصارفها المنتشرة في دول أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا إضافة لدول أخرى في آسيا والولايات المتحدة. • حاصل على درجة خبير معتمد من الجمعية البريطانية للكمبيوتر. • عضو مجلس إدارة شركة أورينت 1 المحدودة. 	<p>مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع التشغيلي للمجموعة</p>	<p>السيد سانديب شوهان</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تخرج من كلية إدارة الأعمال في جامعة شمال أريزونا عام 1992. • إلتحق بالعمل لدى البنك التجاري عام 1993 وبدأ حياته المهنية في مجال الخدمات المصرفية للشركات كمسؤول علاقات العملاء. تمت ترقيته إلى مدير عام تنفيذي ورئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات في 	<p>مدير عام تنفيذي، العملاء الاستراتيجيين</p>	<p>السيد عبدالجليل برهاني</p>

<p>يناير 2009.</p> <ul style="list-style-type: none"> • يشغل حالياً منصب مدير عام تنفيذي، العملاء الاستراتيجيين. 		
<ul style="list-style-type: none"> • تخرج من جامعة المعادن الهندية في دانباد – الهند التي حصل منها على درجة البكالوريوس في هندسة البترول عام 1987. وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال متخصصاً في التسويق والتمويل من المعهد الهندي للإدارة في كلكتا – الهند عام 1989. • التحق بالبنك التجاري كمدير عام تنفيذي ورئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في أغسطس 2008. • عمل سابقاً كرئيس الخدمات الاستهلاكية والمصرفية للأفراد في البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية. • يتمتع بخبرة تزيد عن 21 عاماً في مجال البنوك أمضى 13 عاماً منها لدى سيتي بنك في الهند وسنغافورة والمجر وبولندا حيث شغل عدة مناصب منها مدير علاقات كبار العملاء ومدير منتجات المطلوبات ومدير منتجات البطاقات الائتمانية والقروض ومدير تسويق منتجات الأفراد بما في ذلك توزيع صناديق الاستثمار المشتركة. 	<p>السيد راجباهوشان بودهيراجو</p> <p>مدير عام تنفيذي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالبنك التجاري (ترك العمل في البنك في سبتمبر 2012)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • التحق بالبنك التجاري عام 2009 لئولئيس الائتمان للمجموعة وتمت ترقيته إلى مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية للشركات في سبتمبر 2010. • يمتلك خبرة مصرفية تزيد عن 35 سنة منها 24 سنة لدى مجموعة بنك وستمنستر الوطني وستين لدى بنك 	<p>السيد ستيفن مولنز</p> <p>مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية للشركات</p>	

<p>اي سي اي سي وثمان سنوات بوظيفة مدير إقليمي لعمليات الائتمان لدى نديك في مكاتبه الإقليمية في هونغ كونغ. • زميل لمعهد المصرفيين.</p>		
<p>• تخرج من جامعة لوبورو في المملكة المتحدة عام 1981 متخصصاً في العلوم المصرفية والتمويل. • إلتحق بالبنك التجاري عام 2011 لكونيس قطاع المخاطر. • عمل سابقاً في بنك ميدلاند /اتش اس بي سي وبنك لويدز ويتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاماً في الأعمال المصرفية الدولية والخدمات المصرفية للأفراد والشركات إذ عمل في مجال الأعمال والائتمان والرقابة الداخلية والمخاطر. • عضو في مجلس إدارة شركة سي بي كيو فايننس المحدودة.</p>	<p>السيد جيروالد ويليمسون مدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر</p>	
<p>• إلتحق بالعمل لدى البنك كمدير عام تنفيذي ورئيس الفعالية التنظيمية عام 2011. • قبل التحاقه بالبنك، تولى إدارة مكتب استشارات تدريبية في مجال الإدارة والأعمال في لندن . وقبل ذلك، شغل منصب مدير إدارة الموارد البشرية لمدة أربع سنوات في ”بانكو سانتاندر“ خلال عملية دمج أعمال البنك في المملكة المتحدة. • أمضى خمس سنوات كمدير إدارة الموارد البشرية ورئيس قسم الأعمال في مجموعة اي ال جي في</p>	<p>السيد جيمس كنيلىر مدير عام تنفيذي ورئيس الفعالية التنظيمية</p>	

<p>المملكة العربية السعودية وتولى مناصب رفيعة في مجال الموارد البشرية مع ديكسونز ومجموعة غرانادا وسائيزبوريز.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> ● تخرج من جامعة HEC حاصلاً على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ومن جامعة ماساشوستس حاصلاً على درجة ماجستير العلوم في الهندسة الكيميائية ومن ENSIC حاصلاً على شهادة مهندس كيميائي. ● التحق بالعمل لدى البنك التجاري في 2011 كمدير عام تنفيذي والرئيس الدولي، البنك التجاري كابتال، قسم الأعمال المصرفية الاستثمارية والبحوث وإدارة الموجودات والشركة الأم لشركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية التي تتولى أعمال الصرافة للبنك التجاري. ● يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن 19 عاماً في مجال الأعمال المصرفية الاستثمارية أمضى آخر خمس سنوات منها في الخليج كرئيس مشارك في روتشايلد الشرق الأوسط ورئيس قسم الأعمال المصرفية الاستثمارية في شركة أبو ظبي للاستثمار. ● بدأ مسيرته المهنية في مجال الأعمال المصرفية الاستثمارية في نيويورك مع لازار فريير. ثم انتقل إلى هونغ كونغ وسنغافورة مع برغررين وإحدى الشركات المنبثقة منها والتحق من بعدها بالعمل في روتشايلد في باريس عام 1998. ● عضو مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية. 	<p>السيد ألكساندر كاري دي مالبرغ</p> <p>مدير عام تنفيذي والرئيس الدولي، البنك التجاري كابتال</p>	

<ul style="list-style-type: none"> ● إلتحق بالعمل لدى البنك التجاري في 2012 كمدير عام تنفيذي، الخدمات الاستهلاكية والمصرفية للأفراد. ● وقبل ذلك، شغل منصب رئيس تنفيذي لأربوثنوت لاثام وشركاه، بنك خاص في المملكة المتحدة، لمدة ثلاث سنوات. ● كان يشغل في الوقت نفسه منصب مدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة أربوثنوت المصرفية وهي شركة مدرجة في المملكة المتحدة. ● عمل سابقاً لدى سيتي بنك حيث شغل منصب عضو منتدب، خدمة الأفراد وإدارة الثروات في المملكة المتحدة بما في ذلك شركة إغ للخدمات المصرفية، وشغل على الصعيد الدولي منصب رئيس قسم البطاقات الائتمانية للشرق الأوسط خارج الإمارات العربية المتحدة. ● أمضى 14 سنة في بنك لويدز حيث عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في كل الأقسام. ● رئيس مجلس إدارة شركة أستيكو قطر وعضو في مجلسي إدارة شركة مصون لخدمات التأمين وشركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية. 	<p>السيد دين بروكتور</p> <p>مدير عام تنفيذي، الخدمات الاستهلاكية والمصرفية للأفراد</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إلتحق بالبنك التجاري عام 2000 ويشغل حالياً منصب مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الحكومية والدولية. ● يتمتع بخبرة تزيد عن 11 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والعمليات وقد بنى 	<p>السيد فهد بادار</p> <p>مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الحكومية والدولية</p>

<p>علاقات متينة وسمعة ممتازة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع المصرفي.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● حصل على درجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة وايلز ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة درهام. 		
<ul style="list-style-type: none"> ● تخرج من جامعة جورجيا حاصلاً على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال متخصصاً في العلوم المالية. ● التحق بالعمل لدى البنك التجاري عام 2011 كمدير عام تنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة. ● شغل سابقاً منصب عضو مجلس إدارة شركة باركلي ويلث في دولة قطر. ● يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن 28 عاماً في مجال الأعمال المصرفية الدولية حيث عمل لدى مؤسسات عالية المستوى في قطر والبحرين والكويت وقبرص، بما فيها إنفستكورب وميريل لينش وبنك الكويت الوطني وشركة التجاري للاستثمار وبنك البحرين والكويت وبنك الاستثمار العربي الأردني ودار المال الإسلامي. 	<p>مدير عام تنفيذي، الخدمات البنكية الخاصة (ترك العمل في البنك في يونيو 2012)</p>	<p>السيد جمال الترتير</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التحق بالبنك التجاري عام 2012 لمدير عام تنفيذي أول للخدمات المصرفية الشاملة. ● يتولى الخدمات المصرفية للشركات المحلية والخدمات المصرفية الدولية والخدمات المصرفية للشركات متعددة الجنسيات والخدمات المصرفية الحكومية والخدمات 	<p>مدير عام تنفيذي أول لخدمات المصرفية الشاملة</p>	<p>السيد سارماد لون</p>

<p>المصرفية للقطاع العام والأعمال المصرفية الاستثمارية (البنك التجاري كابيتال) والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك التجاري.</p> <ul style="list-style-type: none"> عمل لأكثر من 20 سنة لدى بنك مورغان ستانلي وسي تي بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول آسيا. كان منصبه الأخير في مورغان ستانلي رئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقبل ذلك شغل عدة مناصب إدارية عليا في مجال الخدمات المصرفية للشركات والأعمال المصرفية الاستثمارية في سيتي بنك حيث شغل منصب مدير أول للائتمان. 		
<ul style="list-style-type: none"> التحق بالبنك التجاري عام 2007 ويشغل حالياً منصب مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع القانوني للمجموعة. عمل سابقاً مع شركة المحاماة آلن أند أوفري في لندن وفرانكفورت وميلانو. يتمتع بخبرة 12 عاماً كمحام في المجال المصرفي والمالي. محام إنكليزي مؤهل ومحام أجنبي مسجل في نقابة المحامين في ميلانو. تخرج من جامعة أوكسفورد عام 1997 حاصلاً على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الدراسات الشرقية (باللغة العربية). 	<p>مدير عام تنفيذي ورئيس القطاع القانوني للمجموعة</p>	<p>السيد خوداد فرتاس</p>
<ul style="list-style-type: none"> بدأ حياته المهنية في وكالة الإعلان متعددة الجنسيات جي 	<p>مدير عام تنفيذي ورئيس قطاع</p>	<p>السيد جيريمي دايفيس</p>

<p>والتر طومسون عام 1990 بعد أن تخرج من كلية الحقوق في جامعة اكزتر . وبعد أن عمل في أمستردام وسيدني وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية جادج للأعمال التابعة لجامعة كامبريدج، أصبح مؤسس العلامة التجارية والخدمات الاستشارية الرقمية والعضو المنتدب لشركة جي والتر طومسون.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● ترك العمل لدى جي والتر طومسون عام 2001 ليلتحق بمجموعة ان تي ال كمدير تسويق . ● تم تعيينه كمدير العلامة التجارية والاتصالات في أبي ناشونال/سانتندر عام 2003 حيث تولى النشاطات التسويقية للمجموعة وإعادة تنظيم شبكة الفروع وعمليات إعادة بناء العلامة التجارية للشركة . ● التحق بمجموعة اي او ان كمدير العلامة التجارية والاتصالات في المملكة المتحدة عام 2008 حيث تولى كافة النشاطات التسويقية في المملكة المتحدة بالإضافة إلى الاتصالات الداخلية والعلاقات والشؤون العامة . وفي بداية عام 2011، تم تعيينه كمدير تسويق لإدارة حلول الطاقة الجديدة في شركة اي او ان حيث تولى مسؤوليات إضافية شملت تطوير المنتجات وإدارتها و عملية التسعير والتحليل القيمة للعملاء والدراية . كما قام بإنشاء برنامج الترويج العالمي لشركة اي او ان لتحسين مست وى رضى العملاء عبر الأسواق الرئيسية للشركة في كافة أنحاء أوروبا. ● التحق بالبنك التجاري عام 2012 كمدير عام تنفيذي 	<p>التسويق</p>	
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------	--

<p>ورئيس قطاع التسويق.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> التحق بالعمل لدى البنك التجاري عام 2010 كمساعد مدير عام أول ورئيس التدقيق الداخلي. عمل سابقاً لدى بنك ستاندرد تشارترد طوال 25 عاماً أمضى آخر 12 عاماً منها في مجال التدقيق الداخلي للمجموعة وتأمين إدارة المخاطر التشغيلية. خلال عمله في إدارة التدقيق الداخلي، تنقل بين المملكة المتحدة وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية. تمحور دوره الأخير في بنك ستاندرد تشارترد، قبل أن يلتحق بالبنك التجاري، حول تأسيس وحدة تأمين إدارة المخاطر التشغيلية وإدارتها في فروع البنك في 20 دولة في أفريقيا والشرق الأوسط وباكستان. 	<p>مساعد مدير عام أول ورئيس التدقيق الداخلي</p>	<p>السيد غاري ويليامز</p>
<ul style="list-style-type: none"> بدأ مهنته في المجال المصرفي في إدارة سندات الخزينة في مصرف لبنان المركزي. عضو مؤسس لوحدة المعلومات المالية في مصرف لبنان المركزي وشغل منصب محقق أول ومحلل بحوث حيث قاد عدة تحقيقات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع محققين إقليميين ودوليين. كما أجرى اختبارات للبنوك في إطار برامج مكافحة غسل أموال. أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS) ومسؤول إلتزام معتمد وهو يعمل مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية لتحسين تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وزيادة الوعي وتقديم آخر 	<p>مساعد مدير عام – رئيس إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</p>	<p>السيد محمد منصور</p>

<p>حلول تقنية المعلومات في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <ul style="list-style-type: none"> • مدرب/متحدث خبير في المؤتمرات الإقليمية والدولية بالاشتراك مع اتحاد المصارف العربية وحوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجمعية أخصائيي مكافحة غسل الأموال المعتمدين وصندوق النقد الدولي و IOPC والمصارف المركزية وذلك حول عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية ذات الصلة. 		
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--	--

لضمان استبدال الأشخاص الذين يشغلون حالياً المناصب الرئيسية والأساسية لنجاح البنك بأشخاص يتمتعون بكفاءة عالية، أدرج قسم خاص بسياسة تخطيط التعاقب الوظيفي في ميثاق حوكمة الشركات ويشمل الآلية المتبعة من قبل البنك لضمان تعيين موظفين مؤهلين ومتمرسين يملكون الكفاءة اللازمة ومهارات /إمكانات القيادة لتولي الأدوار القيادية الرئيسية في البنك . وقد عين مجلس الإدارة لجنة السياسات والاستراتيجيات والحوكمة لمراجعة خطة التعاقب الوظيفي للإدارة التنفيذية في البنك والموافقة عليها.

6.1 اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

يعتمد الرئيس التنفيذي للمجموعة على عدد من اللجان الداخلية لتولي الإدارة اليومية للبنك. وبناءً على متطلبات الحوكمة والامتداد الواسع للعمليات، تم تشكيل سبعة لجان. وتكون القرارات الصادرة عن هذه اللجان رسمية عند اكتمال النصاب القانوني الذي يشمل الرئيس أو نائبه. وتتخذ جميع القرارات بالإجماع.

وفقاً لميثاق المخاطر، تلخص النشاطات الأساسية لهذه اللجان كما يلي:

• اللجنة التنفيذية (EXCO):

- يترأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة وتجتمع بانتظام مرة في الشهر أو حسب ما تقتضيه الأعمال . تشمل مهمتها الأساسية وضع خطة الأعمال والميزانية السنويتين للبنك ومراقبة تطبيقهما .

● لجنة المخاطر (MRC):

- تشكل هذه اللجنة أعلى سلطة على المستوى الإداري وذلك في إطار المسائل المتعلقة بالمخاطر في البنك . وهي تقدم التقارير المتعلقة بسياسة ومحفظة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة . تراقب اللجنة مستويات المخاطر الائتمانية و المخاطر الناتجة عن الخدمات المصرفية للأفراد والمخاطر التشغيلية لضمان الالتزام باستراتيجيات وسياسات المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها . كما تقوم اللجنة بوضع السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة استمرارية الأعمال ومراقبتها .
- يترأس اللجنة رئيس إدارة المخاطر . وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب الضرورة .

● لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO):

- تتخذ هذه اللجنة القرارات على مستوى السياسات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات وإدارة مخاطر السوق من أجل زيادة حقوق المساهمين إلى أقصى حد وتحسين مستوى الربحية وحماية البنك من العواقب الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق والالتزام بالأنظمة . وتشمل مهامها الأساسية وضع السياسات المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة وضمان فعالية تقييم هذه المخاطر ومراقبتها وإدارتها .
- يترأس هذه اللجنة رئيس القطاع المالي للمجموعة . وتعد اللجنة اجتماعاً واحداً أو أكثر في الشهر حسب الضرورة، وبالأخص في ظل ظروف تشغيلية متقلبة .

● لجنة إدارة الأصول الخاصة للمجموعة (GSAM):

- إن الأصول الخاصة هي أصول البنك التي تتطلب مراقبة دقيقة لتقليل المخاطر وتفادي الخسائر وتعزيز عمليات الاسترداد وتحسين مستوى الربحية من خلال إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة أو التحصيل أو الإجراءات القانونية . وتقوم اللجنة بالإشراف على هذه النشاطات ومراجعة السياسات والإجراءات ذات الصلة ومراقبة الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بحسابات محفظة الأصول الخاصة .

- ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس إدارة الأصول الخاصة للمجموعة. وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب ما يراه الرئيس مناسباً.

● لجنة الائتمان (MCC):

- تراجع هذه اللجنة سياسات وإجراءات الائتمان المتعلقة بالبنك وترفع التوصيات بشأنها وتطبق السياسات المعتمدة
- وتراجع تفويض الصلاحيات ذات الصلة وترفع التعديلات إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء . كما ترفع القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والتي تتعدى نطاق صلاحيتها إلى اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس إدارة المخاطر. وتجتمع اللجنة عند الضرورة.

● لجنة الاستثمارات

- تراجع اللجنة تفويض الصلاحيات المتعلقة بالاستثمارات والتفويضات ذات الصلة إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء وتتولى اللجنة مراجعة مجموعة المنتجات الاستثمارية المعتمدة عبر البنك والموافقة على كل نشاطات المحفظة الاستثمارية وتجعلها
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة. تتم المراجعات والموافقات من قبل اللجنة من خلال تعميم المستندات على جميع الأعضاء.

● لجنة إدارة الأزمات (CMC):

- تكون اللجنة مسؤولة بشكل أساسي عن مواجهة الأحداث التي قد تؤدي إلى أزمة بالنسبة للبنك واللجنة وضع خطة لإدارة الأزمات يتم تطبيقها عبر البنك وتقديمها إلى جميع أصحاب المصلحة وتكون مسؤولة أيضاً عن تشكيل فريق لإدارة الأزمات تضمن إجراء التدريبات اللازمة ووضع إجراءات تواصل شاملة في إطار إدارة الأزمات وقوع حادثة قد تؤدي إلى تفعيل خطة إدارة الأزمات، يتم استخدام نظام سلسلة الاتصالات الهاتفية الخاصة بالإبلاغ بالحادثة إلى نائب الرئيس التنفيذي الذي يقوم بدوره بمناقشة المسألة مع الرئيس التنفيذي للمجموعة لتحديد ما إذا كان يتوجب تفعيل خطط التعافي من الأزمات وتفعيل خطط التعافي، يتم إبلاغ أصحاب المصالح على الفور من خلال تفعيل نظام سلسلة الاتصال والتفعيل بالنقل
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة. وتجتمع اللجنة عند الضرورة.

7. هيكل الملكية

وفقاً للمادة (7) من النظام الأساسي للبنك التجاري، لا يحق لأي فرد (سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً) أن يملك أكثر من 5% من مجموع أسهم البنك إلا من خلال الميراث وذلك باستثناء (1) جهاز قطر للاستثمار أو شركة قطر القابضة ذ.م.م. أو أي من شركاتهما الزميلة و(2) بنك الحفظ أو بنك الايداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار ايصالات ايداع عالمية.

كما في 31 ديسمبر 2012، بلغت حصة المالكين من المواطنين القطريين في البنك (سواء كانوا أفراداً أو شركات) 85,13% فيما بلغت حصة المستثمرين الأجانب 14,8%. كما في 31 ديسمبر 2012، بلغت نسب الحصص الرئيسية في البنك ما يلي:

شركة قطر القابضة ذ.م.م.	16,67%
الصندوق الوطني 3	2,98%
الصندوق الوطني 4	2,63%
الصندوق الوطني 8	2,60%
بنك قطر الوطني	2,05%

8. إدارة المخاطر

لا تزال وحدة إدارة المخاطر في البنك تحتل موقعاً قوياً يمكنها من إدارة المخاطر الناتجة عن التعقيد المتزايد في أعمال البنك و توسع هذه الأعمال وتنوعها. وتغطي إجراءات إدارة المخاطر كل أنواع المخاطر، وبالأخص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية ، وهي تضمن تحديد جميع المخاطر بشكل فعال وفهمها وتقييمها وتقليلها والإبلاغ عنها بالإضافة إلى تخصيص رأس المال المناسب لمواجهتها وضمان التوازن المناسب بين مستوى المخاطر ومستوى العائدات. وقد أدرجت هذه القيم الرئيسية في ميثاق المخاطر والسياسات ذات الصلة التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة حيث يحدد الميثاق والسياسات أنشطة إدارة المخاطر عبر البنك بالإضافة إلى التفاصيل المتعلقة بالتنظيم عالي المستوى والسلطات والإجراءات المتعلقة بكل جوانب إدارة المخاطر .

يتبع البنك نموذج "الدفاع ثلاثي الخطوط" في إدارة مخاطر المؤسسة ما يمكنه من ترسيخ المسؤولية والمساءلة على مستوى كل خط من خطوط الدفاع وتطبيقها على كافة المستويات داخل البنك ابتداءً من مجلس الإدارة وحتى اللجان المنبثقة عنه واللجان الإدارية والإدارة التنفيذية والموظفين .

إن إدارة المخاطر في البنك التجاري مبنية على قدرة تحمل المخاطر والاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة . ويتم تطبيق الاستراتيجية والسياسات والإجراءات الناتجة عنها من خلال أقسام إدارة المخاطر المتخصصة التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس إدارة المخاطر. وتتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية المطلوبة وتعمل بالتنسيق الوثيق مع وحدات الأعمال الأخرى في البنك لمساندة أنشطتها . وندرج فيما يلي الأهداف الرئيسية لنظام إدارة المخاطر:

- التأكد من توافق الأداء الفردي وأداء المحفظة مع الشروط والسياسات المتفق عليها؛
- تطبيق آليات لمراقبة المخاطر بحرص ودقة في جميع أقسام البنك؛
- ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية؛
- المحافظة على علاقة وثيقة مع الجهات الرقابية المحلية فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالمخاطر .

تضم وحدة إدارة المخاطر أكثر من 90 موظفاً ما يعكس إلتزام البنك بتطبيق نظام فعال وقوي لحوكمة المخاطر وإدارتها. وخلال عام 2012، واصل البنك تعزيز ضوابطه الداخلية وأجرى تحسينات في إجراءات إدارة المخاطر على كافة المستويات. أما على مستوى الإدارة الكلية، يشارك مجلس إدارة البنك التجاري في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر من خلال:

- لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (لتطبيق سياسات المخاطر ومراجعة المخاطر عبر البنك ومراقبة محفظة البنك)؛
- اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة (لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية ووضع استراتيجية الإقراض)؛
- لجنة التدقيق والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة (للمسائل المتعلقة بالإلتزام والتدقيق الداخلي).

وبالإضافة إلى ذلك، تجتمع لجان إدارية متخصصة في مجال إدارة المخاطر (لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة الأصول الخاصة) على الأقل مرة واحدة كل ثلاثة أشهر. ويتم إطلاع مجلس الإدارة أو لجانها بشكل منتظم على المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان.

وخلال عام 2012، عزز البنك إجراءات إدارة المخاطر لديه من خلال تحسين إمكانيات إدارة مخاطر السوق ومراقبتها والإبلاغ عنها وإجراء إختبارات الضغط على مخاطر السيولة والسوق وتعميم إجراءات تصنيف مخاطر الائتمان على كافة إدارات البنك ودمج عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر واتخاذ إجراءات الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية إلكترونياً. وبالإضافة إلى ذلك، أعد البنك آلية لتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية في إجراءات البنك حيث تشكل هذه المؤشرات نظام إنذار مبكر للكشف عن أي قصور تشغيلية قد تكون مكلفاً (خسارة وشبه خسارة) بما في ذلك مخاطر الاحتيال والمخاطر القانونية والمخاطر التقنية.

ويلتزم البنك أيضاً بشروط اتفاقية بازل 2 وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. وهكذا، فإن نظام الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك التجاري تتماشى مع المعايير العالمية الأساسية وتوصيات لجنة بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي.

9. نظام الرقابة الداخلية

اعتمد البنك مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية، بعد أن تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة، لتقييم الأساليب والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق نظام الحوكمة في البنك والالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة. ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى حماية استثمارات المساهمين وأصول البنك وضمان موثوقية عمليات حفظ السجلات المالية وتقديم التقارير في البنك.

تقوم لجنة التدقيق والالتزام بمراجعة دورية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنك من خلال التقييمات التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام. وتشمل هذه المراجعة كل الضوابط الأساسية بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الالتزام وأنظمة إدارة المخاطر. وترفع اللجنة نتائج تقييم كفاءة الضوابط الداخلية القائمة إلى مجلس الإدارة.

9.1 الالتزام

يعزز البنك قواعد الالتزام عبر المؤسسة ويتوقع من الجميع، من أعضاء مجلس إدارة و موظفين، الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

تقوم إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أساس استباقي، بتحديد مخاطر الالتزام المرتبطة بأعمال البنك وتوثيقها وتقييمها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات العمل واقتراح إنشاء أنواع جديدة من الأعمال أو العلاقات مع العملاء أو تغييرات أساسية في طبيعة هذه العلاقات. وتشمل مخاطر الالتزام مخاطر فرض العقوبات القانونية أو التنظيمية أو مخاطر تكبد خسائر مالية كبيرة أو مخاطر السمعة نتيجة التخلف عن الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

وتشمل المسؤوليات الأخرى لإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ما يلي:

- ضمان الالتزام الكامل من قبل الفروع/الإدارات بالقوانين والأنظمة ذات الصلة وتعليمات مصرف قطر المركزي والقوانين المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة في دولة قطر؛

- مراقبة و ضمان إلتزام البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وقانون العمل وأنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- إقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بالإلتزام وغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- متابعة القوانين والأنظمة الجديدة وإعلام الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية لتطبيقها على الفور.

تقوم إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمراقبة الإلتزام وتقييمه من خلال إجراء مراجعات إلتزام لتحديد أي خرق للأنظمة ومسائل عدم الإلتزام . وتقدم نتائج مراجعات الإلتزام إلى لجنة التدقيق والإلتزام والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس إدارة المخاطر والإدارة التنفيذية ورؤساء الوحدات/الإدارات المعنية بشكل منتظم. وتشمل هذه التقارير ملخصاً لأوجه القصور و /أو المخالفات والإجراءات المقترحة لمواجهتها، بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذها وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

وخلال عام 2012، أجرت إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال /تمويل الإرهاب عدد 19 مراجعة إلتزام حددت من خلالها أوجه القصور على مستوى الإلتزام والضوابط فتمت معالجتها كما يجب من قبل إدارة البنك . لم تكن لأي من مسائل الإلتزام المحددة في مراجعات الإدارة أي تأثير مالي أساسي على البنك.

وشاركت إدارة الإلتزام في النشاطات التالية:

- تقديم المشورة والإرشادات فيما يتعلق بالتساؤلات اليومية التي ترفعها إدارة/موظفي البنك في إطار الإلتزام.
- تمثيل الإلتزام في برامج تقييم المخاطر التشغيلية واجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية.
- تولي استفسارات وحدات الأعمال في البنك الموجهة إلى مصرف قطر المركزي.
- تولي استفسارات إدارة حماية المستهلك في مصرف قطر المركزي بللنباية عن وحدات الأعمال.
- الاستجابة إلى كل طلبات مفتشي مصرف قطر المركزي في إطار المراجعة التنظيمية لعام 2012 والتي يجريها المصرف على مستوى كافة وحدات الأعمال في البنك.

- تقديم التقارير التنظيمية : النظر في كل استفسارات وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي بالإضافة إلى الاستفسارات التنظيمية الأخرى والرد عليها.

وخلال هذا العام أيضاً، كثفت إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جهودها لتحديد مخاطر الإلتزام المرتبطة بنشاطات البنك وإدارتها. فقامت بمراقبة حالات عدم الإلتزام بالأنظمة (بما في ذلك الشروط والمتطلبات المتعلقة بالإدراج وقواعد الإفصاح) التي قد تعرّض البنك للعقوبات من قبل الهيئات الرقابية.

وأنجزت إدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال مشاريع إلتزام كبيرة خلال عام 2012 شملت:

- خلق الوعي حول القانون الشامل لمعاقبة ايران ومحاسبتها وسحب الاستثمارات منها لعام 2010 (CISADA) وتطبيق ضوابط مكافحة غسل الأموال لضمان الإلتزام بالمتطلبات الدولية والمحلية من أجل تفادي التعرض لمخاطر التعاملات الايرانية.
- تنفيذ مشروع تكامل البيانات لمعالجة النقص في قاعدة البيانات وتحديث ملفات "إعرف عميلك".
- خلق الوعي بين موظفي الإدارة حول أهمية الإلتزام بالقانون الأمريكي الخاص بالإلتزام الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) مع تقييم التأثير ذات الصلة ووضع خطة لتطبيقه.
- تطبيق قاعدة بيانات "ورلد تشك" للعقوبات الدولية والمطابقة مع القائمة السوداء.
- إدخال التحسينات على الخدمات المصرفية للشركات عبر الانترنت لكافة تعاملات شركات الصرافة من أجل مطابقتها مع القائمة السوداء والاطلاع على العقوبات المفروضة على الدول.
- تقديم تقرير مصرف قطر المركزي ربع السنوي حول مكافحة غسل الأموال إلكترونياً من أجل جمع وتوفير البيانات الدقيقة.
- إدخال عدة تحسينات على نظام مكافحة غسل الأموال من أجل تطبيق منهجية إدارة المخاطر وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي.
- إجراء حلقة دراسية وتدريب مباشر على الإنترنت حول الإلتزام.

العقوبات والغرامات والجزاءات المفروضة من الهيئات الرقابية على البنك التجاري

بلغت الغرامات التي فرضها مصرف قطر المركزي على البنك التجاري في عام 2012 ما مجموعه 471,000 ريال قطري نتيجة مخالفة نسب التمويل العقاري التي حددها المصرف.

9.2 التدقيق الداخلي

إن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة تسعى إلى تحسين /تعزيز البيئة الرقابية الشاملة للبنك التجاري . وقد أدرجت الصلاحيات المفوضة لإدارة التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي الذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق والإلتزام وإقراره من قبل مجلس الإدارة.

ولضمان استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ترفع هذه الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق والإلتزام. ومن مهامها تحديد مكافآت إدارة التدقيق الداخلي وترشيح رئيس التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره بشكل دوري ومباشر إلى اللجنة والإدارة العليا.

ومن بين مهام إدارة التدقيق الداخلي التأكيد لمجلس الإدارة والإدارة العليا على كفاءة البيئة الرقابية في البنك وفعالية تطبيق الضوابط من أجل إدارة/تقليل هذه المخاطر. وتعتمد الإدارة على خطة تدقيق داخلي مبنية على المخاطر وتركز على ما يلي:

- كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك وفاعليته؛
- موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية وصحتها؛
- فعالية العمليات وكفاءتها؛
- حماية الأصول واستخدامها؛
- الإلتزام بالقوانين والأنظمة والعقود.

وتشمل مسؤولياتها الرئيسية بشكل خاص:

- إجراء عمليات التدقيق المقررة على الفروع /الإدارات/الأقسام والمنتجات والإجراءات والأنظمة والضوابط وفقاً لخطة التدقيق السنوية المتفق عليها مع لجنة التدقيق والإلتزام، بما في ذلك:

- إجراء تقييم مستقل للمخاطر وعوامل الرقابة القابلة للتطبيق في المجال قيد المراجعة؛
- مساعدة البنك للحفاظ على ضوابط فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها وتعزيز التحسين المستمر؛
- تقييم إجراءات الحوكمة ورفع التوصيات المناسبة لتحسينها.
- إجراء تقييمات مستقلة تتناول جودة المحافظ الائتمانية للبنك . وقد تشكل خلال عام 2012 فريق ضمن إدارة التدقيق الداخلي لمراجعة الملفات الائتمانية.
- تقديم الخدمات الاستشارية إلى الإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى في البنك بما في ذلك المراجعات الخاصة للمشاريع الجديدة والأنظمة/التطبيقات والتسهيلات الخارجية والسياسات والإجراءات. في هذا الإطار، تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على استقلاليتها وموضوعيتها ولن تتولى مسؤولية إدارة العمليات أو المنتجات أو الأنظمة أو التطبيقات الجديدة أو تصميمها أو تطبيقها.
- تولي مهام غير مقررّة بما في ذلك التحقيق في عمليات الاحتيال عند الضرورة.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع التوصيات إلى إدارة البنك بشأن المجالات التي يمكن تحسين الضوابط فيها أو التي تستوجب تحسين مستوى الإلتزام فيها. وعلى الرغم من تقديم هذه التوصيات، لم تسجّل أي حالات عدم إلتزام بالضوابط كان لها أو قد يك ون لها تأثير على الأداء المالي الشامل للبنك . بالإضافة إلى ذلك، أكدت نتائج التقييم سالف الذكر ملاءمة وفعالية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الحوكمة في البنك . ولم تسجّل أي مخاطر أساسية أو مواطن ضعف أو حالات عدم إلتزام تفوق مستوى تحمّل المخاطر في البنك.

وتمشياً مع خطة التدقيق الداخلي لعام 2012، أصدرت الإدارة عدد 38 تقرير تدقيق داخلي وتحقيقي وقدمتها إلى لجنة التدقيق والإلتزام. وقد شملت هذه التقارير 177 وحدة من ضمن قائمة البنك "للوحدات القابلة للتدقيق " حيث تم التطرق لبعض الوحدات، بالأخص الفروع، في أكثر من مهمة تدقيق واحدة . وتقدم كل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذه التقارير وتناقش في اجتماعات لجنة التدقيق والإلتزام وقد عقدت هذه اللجنة سنة إجتماعات في 2012. وتقوم إدارة البنك بالرد على كل التوصيات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي بشكل استباقي وفي الوقت المناسب بحيث لا تكون لجنة التدقيق والإلتزام ملزمة بالتدخل لضمان حل هذه المسائل . ولكن تم وضع نظام حوكمة يسمح برفع المسائل إلى لجنة التدقيق والإلتزام إذا لزم الأمر.

كما في نهاية ديسمبر 2012، ضمت الإدارة 13 مدققاً.

10. التدقيق الخارجي

تمشياً مع أحكام قانون الشركات التجارية والأنظمة ذات الصلة، تعيّن الجمعية العامة، بالتشاور مع مصرف قطر المركزي، المدقق الخارجي للبنك سنوياً بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوافق على الأجر المحدد له.

وقد تم تعيين إرنست أند يونغ (سجل المدققين في قطر رقم 236) لتولي التدقيق الخارجي للبنك حتى 31 ديسمبر 2012. وبذلك، تكون هذه السنة الأخيرة لإرنست أند يونغ كمدققي ن خارجيين للبنك تمشياً مع متطلبات التناوب المحددة من قبل مصرف قطر المركزي.

يتولى المدقق الخارجي تدقيق البيانات المالية للبنك على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة. وبحسب هذه المعايير، يجب على المدقق الخارجي التقيد بالمتطلبات الأخلاقية وإجراء التدقيق لتحديد ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية.

سينشر تقرير المدقق المستقل إلى مساهمي البنك التجاري لعام 2012 في التقرير السنوي للبنك بعد انعقاد الجمعية العامة العادية.

يقدم المدقق الخارجي تقاريره إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة وفقاً لقوانين دولة قطر.

11. متطلبات الإفصاح

ضمن جهود البنك لتحقيق الشفافية، يلتزم البنك بشكل صارم بكل متطلبات الإفصاح بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات المالية والمساهمين في البنك عن طريق بورصة قطر والهيئات الرقابية الأخرى. ويجب أن تكون المعلومات المعلنة دقيقة وغير مضللة.

ويتضمن تقرير الحوكمة هذا المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان ذات الصلة، بما في ذلك العضوية والتصنيف وغيره م.

12. تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

وضع البنك إرشادات وإجراءات لمعالجة حالات فعلية أو نظرية لتضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية . وقد تم توثيق هذه الإرشادات في ميثاق حوكمة الشركات للبنك وهي تنطبق على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الأخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومزودي الخدمة وغيرهم).

ووفقاً للميثاق سالف الذكر، يتوجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح الإلتزام بما يلي:

- تفادي أي مواقف قد تؤدي إلى حالة تضارب مصالح فعلية أو نظرية؛
- التصرف بمسؤولية واحترام والبقاء بعيداً عن أي تأثير قد يؤدي إلى فقدان الموضوعية في التعامل مع عملاء البنك أو مع البنك نفسه؛
- إبلاغ مجلس الإدارة عن أي مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة في أي معاملة أو مسألة تؤثر على البنك بشكل مباشر؛
- حماية الموظفين الذين يقومون بإعداد تقارير تضارب المصالح من أي رد فعل سلبي من قبل الأشخاص المذكورين في هذه التقارير؛
- تبني قواعد وإجراءات واضحة تخضع لها عمليات التداول بالأوراق المالية ومنح التسهيلات الائتمانية و العمل في مؤسسات أخرى والعضوية في مجالس إدارات أخرى والمصالح التجارية و التعامل مع أطراف ذات علاقة وأي معاملات/مواقف تثير التساؤلات أو الشكوك لاحتمال وجود حالات تضارب مصالح؛
- عدم طلب الهدايا من عملاء محتملين أو حاليين أو بائعين أو أي شخص أو شركة أخرى؛
- عدم الإفصاح عن معلومات داخلية إلى أطراف خارجية قد تكون لديها نوايا خبيثة للاستفادة من الإفصاح؛
- منع بعض الأشخاص من استخدام المعلومات المتعلقة بالبنك لمكاسب شخصية؛
- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة إلى العامة/أصحاب المصالح.

بشكل عام، التزم البنك بالتعريف والإجراءات المحددة من قبل الهيئات الرقابية ذات الصلة فيما يتعلق ب التعامل مع الأطراف ذات العلاقة/المعاملات التجارية/المعاملات الكبرى التي قام بها عام 2012. وقد قام البنك باعتماد تعريف مصرف قطر المركزي بشكل خاص فيما يتعلق بالتعامل مع الأطراف ذات العلاقة كما هو محدد في كتاب التعليمات للبنوك .

13. حقوق المساهمين

إن التواصل الفعال والشفاف هو التواصل الذي يركز على دقة المعلومات المتبادلة وتوقيتها وأهميتها وفي الوقت نفسه يضمن عدم تعارض المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع واجب مجلس الإدارة لحماية استمرارية البنك وعدم تفضيل بعض أصحاب المصالح على أصحاب مصالح آخرين.

وتمشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق حوكمة الشركات، يحافظ البنك على تواصل فعال وصريح مع مساهميه ما يمكنهم من فهم أعمال البنك ووضعته المالي وأدائه التشغيلي . بالإضافة إلى التقرير السنوي واجتماعات المساهمين الرسمية، يوفر البنك مجموعة واسعة من المعلومات لكافة أصحاب المصالح من خلال موقعه الإلكتروني.

يسعى البنك لتزويد المساهمين بما يكفي من المعلومات والبيانات لتحليل أداء البنك التجاري واتخاذ القرارات فيما يتعلق بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- حق الاطلاع في الوقت المناسب على سجل المساهمين وسجل أعضاء مجلس الإدارة والنظام الأساسي والمستندات/السجلات/المعلومات الأخرى ذات الصلة كما هي محددة في الأنظمة النافذة؛
- معاملة كل المساهمين المصنفين ضمن الفئة نفسها على قدم المساواة بالإضافة إلى المساهمين من فئات أسهم مختلفة دون الإخلال بحقوق المساهمين الذين يتمتعون بالأولوية في الترتيب ضمن هذه الفئات؛
- حق حضور الجمعية العامة شخصياً أو بالإنابة؛
- مراجعة آلية توزيع الأرباح التي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة والموافقة عليها.

14. حقوق أصحاب المصالح

توفر العلاقات مع أصحاب المصالح قاعدة تمكّن مجلس الإدارة من أخذ تساؤلات وأهداف أصحاب المصالح لدى البنك في الاعتبار عند اتخاذ القرارات ، ما هو أساسي لتحقيق استراتيجية البنك طويلة الأجل واستمرار نموه . يلتزم مجلس الإدارة بحماية حقوق أصحاب المصالح باستمرار وضمن أخذ مصالحهم في الاعتبار عند اتخاذ البنك أي قرارات قانونية وتجارية . ويظهر هذا الإلتزام من خلال ميثاق حوكمة الشركات للبنك الذي يركز على اعتماد أعلى معايير الدقة والشفافية في كل نشاطاته التجارية وتعاملاته.

ويعتمد البنك إطار محدد لإدارة المناقشات والتواصل مع أصحاب المصالح لديه بشكل صريح وشفاف. ويحدد هذا الإطار الإجراءات المتبعة في التواصل مع أصحاب المصالح ومستوى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها . بالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك للتعامل مع جميع أصحاب المصالح على قدم المساواة وبشكل عادل . ومن أجل تعزيز السلوك الأخلاقي، أصدر البنك قواعد سلوك مهني تشمل المبادئ الأخلاقية التي يتوجب على كل موظف اعتمادها. يتم التحقيق في أي خروقات بشكل دقيق وتتخذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية اللازمة . بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك سياسة التبليغ عن الخروقات في مكان العمل تمكّن الموظفين و/أو مزودي الخدمة الخارجيين من التبليغ عن أي خروقات دون التخوف من ردود فعل سلبية.

المسائل الجوهرية المتعلقة بموظفي البنك التجاري وأصحاب المصالح

ليست هناك أي مسائل جوهرية تتعلق بموظفي البنك أو أصحاب المصالح يجب الإفصاح عنها في هذا التقرير.

15. سياسات البنك

يملك البنك التجاري حالياً عدد 39 كتيب سياسات/ميثاق حيث تركز خمسة منها بشكل خاص على حوكمة الشركات و إدارة المخاطر. وسيتم مناقشتها بالتفصيل فيما يلي:

15.1 ميثاق حوكمة الشركات

يقر البنك أن اعتماد نظام حوكمة فعال هو أساسي لتحقيق أهداف البنك وزيادة حقوق المساهمين إلى أقصى حد . لقد وضع البنك ممارسات وإجراءات حوكمة وفقاً للنظام الأساسي والأنظمة ذات الصلة وتمشياً مع ممارسات الحوكمة الأساسية. ويحدد ميثاق حوكمة الشركات تفاصيل إرشادات نظام الحوكمة في البنك .

15.2 المسؤولية الاجتماعية للشركات

إن البنك، كونه شركة مواطنة مسؤولة، يدرك مسؤوليته الاجتماعية في دمج قيم الشركة وعملياتها لتحقيق توقعات أصحاب المصالح لديه وتلبية حاجاتهم. يلتزم البنك بتعزيز النمو المستدام والحفاظ على حياة الإنسان والصحة والموارد الطبيعية والبيئة و حمايتها والمساهمة في المجتمعات التي يعمل فيها. وفي هذا الإطار، يدرك البنك أهمية الإلتزام والمساهمات المالية وغير المالية.

15.3 قواعد السلوك المهني

تستخدم قواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك كدليل للسلوك المهني اليومي لموظفيه. وهي تغطي كل القوانين والأنظمة المطبقة وأعلى معايير السلوك المهني التي يجب على الموظفين الاطلاع عليها والإلتزام بها خلال تأديتهم لنشاطاتهم وأعمالهم اليومية .

وبالإضافة إلى قواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك، إن معايير السلوك التي ينتظر من مجلس الإدارة اعتمادها هي مذكورة أيضاً في ميثاق مجلس الإدارة.

وتنطبق هذه القواعد أيضاً على شركات التابعة للبنك وموظفي الإسناد الخارجي وهي تغطي المسائل المحددة التالية:

- الالتزام بالقوانين والأنظمة؛
- سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- القيود المتعلقة بقبول الهدايا والعمولات؛
- تقادي حالات تضارب المصالح؛
- توفير خدمات عالية الجودة وتحقيق الفعالية التشغيلية؛
- حماية موجودات الشركة واستخدامها بالشكل المناسب؛
- منع التداول بناءً على معلومات داخلية؛
- العلاقات مع وسائل الإعلام؛
- التبليغ عن الخروقات في مكان العمل؛
- علاقة الموظفين بالبنك؛
- استخدام المعلومات السرية والداخلية والمعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح؛
- احترام خصوصية الموظفين؛
- احترام حقوق الإنسان ومنع التمييز في مكان العمل.

15.4 الموارد البشرية

وضع البنك سياسات عادلة لاجتذاب الموظفين والمحافظة عليهم وتحفيزهم حيث يشكل ذلك عامل أساسي لإدارة أعماله بشكل فعال . وتشمل هذه السياسات الإدارة الصحيحة للموظفين وتحدد لهم مكافآت وفوائد رعاية اجتماعية مناسبة وتنافسية .

ويلتزم البنك على مستوى إدارة الموارد البشرية بما يلي:

- توظيف مرشحين مؤهلين من خلال استخدام عملية توظيف ذات تكلفة فعالة؛
- التقيد بكل الإلتزامات القانونية والقواعد الداخلية المتعلقة بالتوظيف وإدارة الموظفين وإنهاء الخدمة؛
- التعامل مع جميع الموظفين بشكل عادل وعلى قدم المساواة؛
- إطلاق مبادرات لتوظيف مواطنين قطريين مؤهلين والمحافظة عليهم وتحقيق النسبة المحددة من قبل دولة قطر؛
- إتباع نظام مكافآت ومزايا متماسك وتنافسي وتطبيقه عبر البنك؛
- تطبيق آلية ترقية عادلة تستطيع أن تحدد الأداء المميز للموظفين ومكافأتهم عليه؛
- تطوير أداء الموظفين وتصحيح أوجه القصور وتعزيز مواطن القوة وتحسين الفعالية التنظيمية من خلال نظام تقييم أداء منهجي؛
- معالجة الشكاوى لتقليل المظالم وحماية حقوق البنك وموظفيه؛
- تعزيز تبادل المعلومات والتعلم عبر البنك وتسهيل نمو المعرفة.

15.5 مكافحة الإحتيال

- يشجع البنك على الحفاظ على بيئة رقابية لمكافحة الإحتيال من خلال إتباع المبادئ التالية:
- الإلتزام بمبادئ النزاهة والاحترام والمساءلة وبمبادئ الحوكمة الصحيحة التي تشمل ضوابط داخلية قوية؛
 - اعتماد ثقافة تحمي الأموال والأموال العامة لضمان حماية مصالح المساهمين؛
 - عدم قبول أي نشاطات احتيالية و/أو غير أخلاقية وتحميل جميع الموظفين مسؤولية أعمالهم؛
 - معالجة كافة المسائل والقضايا بشكل متناسق بغض النظر عن المناصب أو العلاقة مع السلطات أو الجنسية أو مدة الخدمة.

(3) إختصار الكلمات

المعنى	الإختصار
لجنة الموجودات والمطلوبات	ALCO
إدارة الموجودات والمطلوبات	ALM
النظام الأساسي	AOA
مكافحة غسل الأموال	AML
البنك التجاري	Bank
مجلس الإدارة	BOD
مكافحة تمويل الإرهاب	CFT
القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية	FATCA
الرئيس التنفيذي للمجموعة	GCEO
لجنة إدارة الأصول الخاصة للمجموعة	GSAM
لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية	MRC
مصرف قطر المركزي	QCB
هيئة قطر للأسواق المالية	QFMA
قانون الشركات التجارية	QCCL